

التباين في حوكمة الشركات المالية الإسلامية والتقليدية

ا.د. وائل إبراهيم الراشد
كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

E-mail: alrashed@cba.edu.kw

الملخص..

يهدف البحث إلى اختبار التباين في تطبيقات حوكمة الشركات المالية لتي تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية عن مثيلاتها التقليدية بدول الخليج العربي إضافة إلي التعرف علي درجة التزام هذه الشركات المالية بتطبيق نظم وتعليمات الحوكمة الصادرة عن الجهات المهنية والتشريعية المنظمة لحوكمة هذه الشركات. كما يسعى لتحديد أبرز عوامل تطبيق الحوكمة بهذه الشركات وتأثير الانضباط بتطبيقها والجهات المسؤولة عن متابعة ذلك التطبيق مع التركيز على دور ومهام المدقق بهذا الصدد إضافة إلى طرق معالجة تكاليف تطبيقات الحوكمة.

وينقسم البحث إلى أجزاء ثلاثة، يستعرض الأول منها أدبيات الموضوع بينما يتناول الثاني الجانب الميداني المتمثل في فحص تقارير الحوكمة لعينة مختارة من تلك الشركات المالية الإسلامية والتقليدية ومقارنتها بالأحكام والتعليمات المنظمة لحوكمة هذه الشركات، علاوة على الافادات التي حصلت من معدي ومراقبي تقارير الحوكمة. وقد تم اختيار عدد ٤٨ مؤسسة مالية، ٢٥ منها تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية و٢٣ مؤسسة مالية تقليدية.

وخلص البحث بجزئه الثالث إلى عدم وجود تباين بين نوعي شركات الدراسة من حيث طبيعة ودرجة الانضباط بتطبيق الحوكمة إضافة الي الالتزام بضوابط الحوكمة الصادرة عن جهات الرقابة علي أعمال الشركات المالية بالمنطقة. بينما لم يستدل على وجود اختلافات في العوامل والمسئوليات المترتبة على تطبيق الحوكمة بكلا النوعين من الشركات المالية.

تمهيد

بتعاطف الاهتمام العالمي لتطبيق أسس الحوكمة وضوابطها في الشركات المالية وزيادة الممارسات الهادفة للتحقق من تطبيقات الحوكمة من قبل الجهات الرقابية بالدول، برزت الحاجة إلى تقييم مستوى الانضباط بين الشركات المالية المختلفة في تطبيق تعليمات ومعايير الحوكمة الصادرة عن الجهات المعنية والرقابية المنظمة للحوكمة. وقد توالى الدراسات الهادفة للتعرف على مستوى الانضباطية بتطبيق الحوكمة في كثير من الدول بعد حالات الانهيارات المالية والإفلاس والتلاعب بالبيانات المالية منذ العام ٢٠٠١ خاصة من الجوانب الرقابية وحماية حقوق المتعاملين بالأسواق المالية (Handle & Li, 2005). وتعتبر دول الخليج العربي من بين الدول التي تأثرت بموجة تطبيقات الحوكمة حيث بدأت الجهات الرقابية بها وفي مقدمتها هيئات المال في هذه الدول ببسط نفوذها وتعليماتها لضمان حسن تطبيق الرقابة وتوفير الآليات المناسبة لحماية المتعاملين ومستخدمي البيانات المالية علاوة على التأكيد علي مهام ومسئوليات مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين بهذا التطبيق.

ولا ريب ان العديد من الشركات المالية علي اختلاف طبيعتها او شكلها القانوني بادرت إلى الإعلان عن التزامها بتطبيق الحوكمة وأصدرت تقارير فترية عن نتائج تلك التطبيقات من منطلق تحقيق الجودة وسلامة معاملاتها المالية. من هنا تبرز الحاجة إلى قياس مستوى الالتزام بتطبيق أسس ومعايير الحوكمة بتلك الشركات للتعرف علي عوامل هذا التطبيق وتأثيره على الشركات ذات الطبيعة الخاصة كتلك العاملة وفق احكام الشريعة الإسلامية مقارنة مع مثيلاتها التقليدية. ويعتمد بهذه الدراسة على فحص التطبيق الفعلي لأنظمة الحوكمة بكلا النوعين من الشركات ودرجة الانضباط بالتعليمات المنظمة لممارسة الحوكمة بها، إضافة إلى الافادات المحصلة من الجهات ذات العلاقة بحوكمة هذه الشركات كالجهات الرقابية بالدولة ومكاتب التدقيق وجهات التنظيم المالي كهيئات أسواق المال والبنوك المركزية وبعض افراد الرقابة الشرعية بالنسبة للشركات الخاضعة لأحكام الشريعة الاسلامية بالتعاملات المالية وربما بدرجة أقل مستخدمي البيانات المالية. ولا ريب ان تساهم هذه الدراسة في تفعيل الدور الرقابي على أعمال هذه الشركات لما لها من تأثير بالغ في الاقتصاد وحياة المجتمعات وتوفير الاطمئنان والثقة بحسن إدارة تلك الشركات مما يجنب احتمالات التلاعب والغش المالي كتلك الواردة بأدبيات الاحتمالات المالية العالمية خاصة بالعقد السابق من هذا القرن (Ar.wikipedia, 2009).

مشكلة الدراسة

تأتي هذه الدراسة للوقوف على تطبيقات الحوكمة بالشركات المالية التي تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية مقارنة بمثيلاتها من الشركات التقليدية بدول الخليج العربي. فقد بات ضروريا الوقوف علي حقيقة تلك التطبيقات ومدى اتساقها ومتطلبات التشريعات المهنية والقانونية إضافة إلى التحقق من مدى تطابقها ورغبات مستخدمي البيانات المالية بشأن سلامة البيانات والنظم والتشغيل بتلك الشركات. وربما تتباين التطبيقات باختلاف الشركات ونشاطها وكيانها القانوني، فهل سينعكس هذا تلقائيا علي طبيعة تقارير الحوكمة لهذه الشركات، أو ما يعرف بفجوة التوقعات إشارة إلى التباين في تطبيقات الحوكمة (McEnroe & Martens, 2001).

وتتجسد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي: هل توجد فجوة توقعات بين تطبيقات الحوكمة بين كلا النوعين من الشركات المالية الإسلامية والتقليدية من الجوانب التالية:

١. سلامة العمليات التشغيلية وصحة البيانات المالية المنشورة.
٢. المسؤولية عن تطبيقات الحوكمة بهذه الشركات.
٣. سلامة تقارير الحوكمة المعدة للجهات الرقابية.
٤. العوامل المحددة لتطبيقات الحوكمة.
٥. طرق معالجة تكاليف الحوكمة.
٦. دور ومهام مدققي الحسابات في تطبيقات الحوكمة والمسئوليات المترتبة عليه.
٧. أبرز العوامل المحفزة لتطبيقات الحوكمة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تطبيقات الحوكمة بالشركات المالية بمنطقة الخليج العربي وما ان كان هذا التطبيق يختلف بالشركات العاملة وفق احكام الشريعة الاسلامية عن مثيلاتها التقليدية. علاوة على هذا، يسعى لبيان أثر هذا الاختلاف ان وجد علي الأداء التشغيلي والتقارير الصادرة عن هذه الشركات بالأخص تلك التي تعد للأغراض الرقابية. وفي حال تم اثبات ذلك التباين، يتم فحص مدى تأثيره علي سلامة العمليات التشغيلية بتلك الشركات مع ضمان صحة ودقة البيانات المالية المنشورة. كما ويمكن تحديد العوامل المؤثرة بهذا التباين ومسبباته وسبل توظيفها لتحفيز تطبيقات الحوكمة بالشركات عامه مما يسهل من مهام الجهات الرقابية كالبنك المركزي وهيئة سوق المال والجهات المهنية الأخرى ذات الصلة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في البنود التالية:

1. أنها توفر مقياس لمدى الالتزام بالإصدارات المهنية والتشريعات القانونية المرتبطة بالحوكمة وتطبيقاتها من قبل الشركات المالية العاملة بالمنطقة.
2. تساهم في رفع كفاءة الأداء الرقابي للجهات الرقابية كهيئات أسواق المال والبنوك المركزية.
3. تقييم التحديات التي تواجه مدققي الحسابات ذات العلاقة بالحوكمة مع المشاركة في تحقيق الرسالة الرقابية وضمن حقوق مستخدمي البيانات المالية.
4. مساعدة متخذي القرارات المالية بأسواق مال المنطقة في ترشيد قراراتهم تأسيساً على تقارير الحوكمة المتزامنة مع البيانات المالية المنشورة ومدى اتساقها مع الضوابط التي تضعها هيئات أسواق المال.
5. مما لا ريب فيه أن الوصول لمثل هذه الحالة من الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات المناسبة لمتخذ القرار تساعد بدورها على تنمية الاستثمارات المحلية وتحفز من المشاركات الاستثمارية الأجنبية مما يعود على الدولة بالمنفعة.
6. ولا أقل من تلك الأمور ما ستقدمه نتائج هذه الدراسة وما شابها من معلومات قيمه تمكن مدققي الحسابات من تحديد طرق تناول تقارير الحوكمة بكلا النوعين من الشركات المالية بما يحقق التطور المهني المستمر والتحسين في أداء مهنة مراقبة الحسابات.
7. وأخيراً توفر نتائج هذه الدراسة منطلقاً هاماً للبدء بأعمال التنسيق والعمل المشترك بين هيئات أسواق المال بدول الخليج العربي بما يحقق النهوض بأسواق مال المنطقة.

الدراسات السابقة

تتوعدت الدراسات السابقة بعرضها للجوانب المختلفة في تطبيقات الحوكمة والاستدلال بالبراهين الاحصائية للقصور في ممارستها وضعف في تأثيرها على متخذي القرارات . فمنها ما استند إلى توقعات الفئات ذات المصلحة او التأثير بتقارير الحوكمة والخلوص إلى اثبات فجوة بالتوقعات لتلك الفئات وترتيب مسؤوليات مهنية وقانونية عن عدم المصادقية بتقارير الحوكمة (McEnroe & Martins, 2001; Almer & Brody, 2002; Lin & Chen, 2004; Carol & Evans, 2004; Fadzily & Ahmad, 2005; Alleyne & Howard, 2005; Saedi, 2012; Kangarlouei et al, 2012;).

بينما ختمت دراسات أخرى بمجموعة من التوصيات لمعالجة القصور بتطبيق الحوكمة والنهوض بتقاريرها كالقيام بحملات التثقف والتوعية المهنية والمالية لمستخدمي التقارير المالية (Ojo, 2006; Lee et al, 2008; Dixon & Woodhead, 2006) او احكام الضوابط والمعايير المهنية المرعية بهذا الخصوص (Schelluch & Gay, 2006) بل وحتى الأخذ بمجموعة من الأعراف والقيم الاجتماعية السائدة (Haniffa & Hudaib, 2007). وانتهي آخرون الي تبرير تلك الحالة بما يسمى "فجوة المعقولية" (Sidani, 2007)، التي حذر آخرون إلى خطورتها نظرا لاتساعها ومخاطرتها على الشركة (Saha & Bauah, 2008). وليس مستغربا حينما ينادي بعض الباحثين إلى تبني مدخل قيمي معنوي مرتبط بالاعتبار الاجتماعي للقائمين علي تطبيقات الحوكمة من مدققي الحسابات ومن في حكمهم (Haman et al, 2010)، ثم تطورت تلك التوصية إلى نطاق أوسع بموجب دراسة (Sarac & Yuçel, 2012) التي دعت لتلك النوع من المعالجة في المراحل الأكاديمية من دراسة علم المحاسبة. وخلصت دراسات مماثلة إلى نفس النتائج السالفة ولكن من زوايا مختلفة كدراسة (Stone & Lightbody, 2012) و دراسة (Oliver et al, 2010) ودراسة (Bui & Porter, 2010).

ومن الباحثين من عزى تلك الحالة إلى مجموعة من العوامل ذات التأثير المتفاوت بحسب نوع الشركات وطبيعة عملها كما لوحظت في نيجيريا (Chukwudumebi et al, 2012)، أو دراسة (Porter et al, 2012) في المملكة المتحدة التي حددت 3 عوامل لتلك الحالة ونادت بمعالجتها عبر التوعية المهنية، وهو ذات المنوال بدراسة (Giacomino & Akers, 2012). ومن أغرب ما نشر من دراسات ذات علاقة بهذا الموضوع، دراسة (Jeppesen & Van, 2012) التي قامت على افتراض التلازم بين مهنة المحاسبة والمراجعة ونسبت عوامل تلك الحالة الي اختلافات بين المحاسبين أنفسهم.

ومن بعض النتائج المستخلصة بالدراسات السابقة ما نسبت ابرز عوامل تلك الحالة إلى رغبة الإدارة في تعظيم الدخل وتحسين الحالة المالية للشركة المالية مع وجود جوانب ضعف في أنظمة الحوكمة والالزام بتطبيقها (García-Meca et al, 2009)، وهو يخالف ما توصلت اليه دراسة (Adjaoud & Ben-Amar, 2010) من ان الشركات ذات نظم الحوكمة وتطبيقاتها المميزة تتسم بأداء مالي وتوزيعات ربحية عالية. ومنها ما جنحت إلى عوامل مرتبطة بخصائص الإدارة ومراقبي الحسابات وسلوكياتهم واتجاهاتهم الشخصية (El-Gammal & Showeir, 2012)، بينما يراها آخرون نتيجة مباشرة لانعدام الاستقلالية عند تطبيق الحوكمة واتباع الإرشادات والأدلة الصادرة عن الجهات المهنية (Joshi & Wakil, 2004).

ولعل اقرب الدراسات السابقة إلى موضوع الدراسة الحالية ما جاء بدراستين، الأولى قام بها Olson & Zoubi. 2008 للنظر في اعتبارات التفرقة بين أداء الشركات المالية التي تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية مقارنة بنظيراتها من الشركات التقليدية بمنطقة الخليج العربي حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاعتبارات التي تساعد في فهم هذا التباين بين كلا النوعين من الشركات كنظام وتطبيقات الحوكمة. علي ان الأهمية النسبية لهذا الاعتبار من بين الاعتبارات الأخرى محدودة ولا تساعد كثيرا في بناء نموذج قياسي لتأثير الحوكمة وتطبيقاتها على أداء الشركة المالية وبالتالي التعرف على مقدار التباين بين كلا النوعين من الشركات.

أما الدراسة الأخرى والأقرب إلى فحوى الدراسة الحالية، ما قام به Alnasser & Jorjah 2012 حيث تناول الباحثان أوجه التباين بين المصارف المالية الإسلامية ونظيراتها التقليدية من حيث تطبيقات الحوكمة من خلال فحص ممارسات الحوكمة علي عينة مختاره من المصارف الآسيوية. وبالرغم من التقارب بين هذه الدراسة والدراسة الحالية إلا ان الهدف أعم بالحالية ليشمل الوقوف على أبرز العوامل المؤثرة في تطبيق الحوكمة علاوة على اختبار انعكاساتها على الأداء التشغيلي واتخاذ القرارات. كما ان نطاق الاختبارات الإحصائية بالدراسة الحالية أوسع ليشتمل تحديد فرضيات اختبار لمتغيرات تابعة وأخرى مستقلة يعتقد بأنها ذات تأثير مباشر على تطبيقات الحوكمة من خلال ما تم الخلوص اليه بالدراسات السابقة. وأخيرا، فإن تركيز الدراسة الحالية علي تطبيقات الحوكمة الممارسة بالشركات المالية الإسلامية والتقليدية بدول الخليج العربي ربما يكسبها بعدا أكثر دقة نظرا لعراقة الممارسة المالية المتفقه مع احكام الشريعة الإسلامية عن تجارب الدول الأخرى.

منهجية الدراسة

لا تختلف المنهجية المتبعة في هذه الدراسة عن مثيلاتها من الدراسات المشابهة الرامية إلى التحقق من وجود فروقات بتطبيقات الحوكمة بين كلا النوعين من الشركات ومحاولة قياسها بأسلوب رصين وصولا لنتائج قابلة للتعميم وتحقيق الاستفادة منها. فبالإضافة إلى الدراسات المكتتبية لأدبيات الموضوع تم فحص تقارير الحوكمة الصادرة عن هذه الشركات والمرفوعة للجهات الرقابية او الجمعيات العمومية لهذه الشركات. ويلحظ وجود تفاوت في إعداد تلك التقارير بما يوحي بوجود اختلافات في محتواها بالرغم من النص في غالبية تلك التقارير على إعدادها وفق التعليمات والضوابط والمعايير المهنية الصادرة لأغراض حوكمة الشركات المالية.

لهذا الأمر، أخضعت تلك التقارير لجدول مقارنة للتعرف على حقيقة تلك التباينات - ان وجدت - كما سيأتي بيانه.

مجتمع الدراسة

شمل مجتمع الدراسة كل الشركات المساهمة المدرجة ضمن القطاع المالي بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت والمملكة العربية السعودية وسوق ابوظبي والدوحة إما من واقع قوائم الإدراج الصادرة عن أسواق المال بهذه الدول او بالتصنيفات او الفهارس التي تقوم عليها جهات رسمية او أهلية بالدولة. وقد بلغت هذه الشركات وفق هذا التصنيف اكثر من ٣٤٧ شركة بمنصف العام ٢٠١٣. ويمكن القول بأن قطاع الشركات المالية هو الأكبر والأبرز بين القطاعات الأخرى نظرا لطبيعة دول الخليج من كونها ذات سيولة عالية وضيق في حجم وفرص الاستثمارات الأخرى. ويحتوي هذا القطاع المئات من الشركات بأحجام ومجالات متنوعة موزعة في دول الخليج. وتجدر الإشارة إلى ان هذه الشركات المالية تخضع لعمليات دمج او تعديل أوضاع او تصفيه او تخارجات يترتب عليها ربما تغيير شكلها القانوني او حتي التأثير في استمراريتها.

الخصائص الديمغرافية لعينه الدراسة

تمثل عينة الدراسة مجموعة منتقاة من الشركات العاملة وفق احكام الشريعة الإسلامية وأخرى تقليدية مصنفة ضمن القطاع المالي في دول الخليج العربي ولديها ما لا يقل عن سنتين ماضيتين في إعداد تقارير متاحه عن تطبيقات الحوكمة. وبعد مسح قائمة الشركات التي أعلنت عن اعدادها لتقارير الحوكمة على مواقعها الالكترونية او من خلال قواعد البيانات المتخصصة كقاعدة زاوية Zawya المتخصصة بالشركات المدرجة بالخليج، علاوة على التقارير المنشورة من قبل مكاتب الوساطات الماليه او الشركات الاستشارية، وجد ان عدد الشركات التي ينطبق عليها شرط اعداد تقارير الحوكمة لعامين متتالين على الأقل كانت على النحو التالي:

الشركات	التقليدية	الإسلامية
المصارف	٤١	٢٤
الاستثمارية	٦٨	٣١
الصرافة والتأمين	٧٦	١٩
الوساطات المالية	٨٢	* ١
الاستشارات المالية**	٢	--
الإجمالي	٢٦٩	٧٦

* بموجب الإفادة المحرره على الموقع الالكتروني للشركة بأنها فقط تتداول بالاسهم التي تنطبق عليها الاحكام الماليه للشريعة الإسلامية
** تتضمن شركات الاستشارات الشرعيه والخدمات الاقتصادية والتحليلات المالية ودور الخبرة.

وتم التحقق من شرط اعداد تقارير الحوكمه عن سنتين على الأقل ماضيتين من مصادر قوائم الشركات الممثلة لمجتمع الدراسة أعلاه، إضافة إلى الاتصال المباشر للشركات او من يقوم على اعداد تقارير الحوكمه بها، حيث غالبا ما يقوم على إعداد تلك التقارير محاسبين من داخل تلك الشركات او ممن لهم علاقة بتدقيق الحسابات او عمليات التشغيل بالشركات المالية أو مكاتب تدقيق شرعي يناط بهم مهام الاشراف على أعمال الحوكمه وإعداد تقاريرها الفترية. وفي بعض الحالات التي تعذر الحصول على تقرير بشكل مباشر من تلك الشركات لأسباب متصلة بالسرية، لجأ الباحث لتقارير الحوكمه عن أعمال تلك الشركات والمرفوعة للجهات الرقابية بالدولة كهيئات أسواق المال ومفتشي البنوك المركزية ومدقي العمليات الشرعيين بالشركات المالية الإسلامية وهي حالات محدودة جدا لم تتجاوز الحالتين.

وفي سبيل تسهيل وتعجيل الحصول على المعلومات، تم الاعتماد على الشركات ذات التمثيل او العاملة بسوق الكويت للأوراق المالية او لديها فروع محلية بالكويت بغالب الحالات. وقد اختيرت عدد ٢٥ شركة مالية إسلامية من أصل اجمالي العينة المحتملة (٧٦) بواقع ٣٣% ، وعدد ٢٣ شركة مالية تقليدية من أصل اجمالي العينة المحتملة (٩%) ولها سجل بتطبيقات وإعداد تقارير الحوكمه ومن ثم تقديمها للجهات الرقابية بالدولة. وسبب هذا التفاوت في نسبة الشركات الإسلامية عن التقليدية هو كبر حجم الشركات الأخيرة مع التنوع الكبير في الخدمات المالية التي تقوم على تقديمها كالتأمين والصرافه وغيرها، بينما هذه النوع من الخدمات لا تزال بمراحلها الابتدائية في حالة الشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أساليب تحليل البيانات

استخدم أسلوب التحليل المقارن بصورة أساسيه لتحليل تقارير حوكمة تلك الشركات للتأكد من التطابق او التباين في تطبيقات الحوكمه ومن ثم اعداد التقارير ورفعها للجهات الرقابية. كما استند إلى الأسلوب الوصفي المتمثل في تأمين ملاحظات ومشاهدات ومقابلات مع القائمين على تقارير الحوكمه بالشركات وبعض الجهات الرقابية للحصول على مزيد من الايضاح بشأن تطبيق الحوكمه والابلاغ عنها بالتقارير الإلزامية. وقد اطلق على الأسلوب الأخير بالإفادات لتمييزها عن فحص متن تقارير الحوكمه وللدلالة على ان المعلومات المحصلة بواسطتها تعبر بالضرورة عن اصحابها بما لديهم من خبرة وعلاقة مباشرة في تطبيقات وتقارير الحوكمة.

اختبار مصداقية الأسلوب

في خطوة تهدف للتأكد من صدق ودلالة أسلوب المقارن بين كلا النوعين من الشركات، تم عرض المنهجية والأسلوب وعينة من تقريرين حوكمه لشركتين ماليتين اسلاميتين ومثلهما

تقليديتين على عدد من الزملاء بالكلية للتحقق من المصادقية والدلالة للأسلوب المتبع ومدى مناسبة لهدف الدراسة. وقد وردت ملاحظات متعددة حول الجداول المقارنة وسبل بديلة للتغلب على بعض البنود التي لا تعد متكررة في تقارير الحوكمة مما يعني عدم توافرها ببعض تلك التقارير.

وقد تيقن للباحث أهمية هذه الملاحظات خاصة في ظل ارتفاع حداثه تطبيقات الحوكمة بدول المنطقة والجهد الرقابي القليل نسبيا في التأكد من تطبيقات الحوكمة والالتزام بالضوابط والمعايير المهنية الدولية بهذا الشأن، وهو أمر متبع في غالبية الدراسات المماثلة، علاوة على انه موثق في أدبيات التحليل الاختباري (Serkaran, 2003).

تحليل البيانات

جاءت نتائج الدراسة في معظمها متسقة مع الدراسات السالفة ذات الأهداف والمنهجية المماثلة. فمن خلال مقارنة ما ورد في تقارير الحوكمة للشركات الإسلامية والتقليدية مع الافادات التي أدلى بها معدي تلك التقارير او من يقوم بالرقابة على إعدادها، يتبين لنا درجة كبيرة من التوافق الإيجابي بين كلا النوعين من الشركات حول دوافع تطبيقات الحوكمة بين كلا النوعين -جدول رقم (١). فنسب التقارب تكاد تكون متطابقة في بعض بنود الدوافع وفق ما ورد بنص تلك التقارير او ما تم التصريح به من قبل معدي تلك التقارير الأمر الذي يظهر نوعا من التقارب بأسباب تطبيق الحوكمة بهما ، وإن كانت متوسط الملاحظات في حالة الشركات التقليدية أكبر يسيرا من متوسطها في حالة الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية نظرا لحدثة تلك التطبيقات في الشركات الإسلامية مقارنة بالشركات التقليدية. وربما يتوقع ان يكون هذا التجانس بالدوافع استنادا على ما ورد في تقارير الحوكمة باعتبار النمطية في إعدادها، على أن ما يثير التعجب التقارب أيضا في الافادات حول تلك الدوافع.

جدول رقم (١)

دوافع تطبيقات الحوكمة في الشركات المالية الإسلامية والتقليدية

الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		دوافع تطبيق الحوكمة في الشركات المالية الإسلامية والتقليدية
التصريح	التقرير	التصريح	التقرير	
%٦٥	%٣٥	%٦٦	%٣٤	١. السياسات المحاسبية المتبعة بالشركة المالية
%٤١	%٥٧	%٣٢	%٦٧	٢. التزام الشركة بتطبيق معايير الحوكمة المهنية والقانونية
%٤٩	%٥١	%٥٥	%٤٥	٣. اهتمام إدارة الشركة في تطبيق الحوكمة
%٦٥	%٣٥	%٥٨	%٤٢	٤. فاعلية نظم الحوكمة بالشركة
%٣٧	%٦١	%٥٠	%٤٩	٥. طبيعة الشركة ونظامها الأساسي
%٧١	%٢٨	%٧٤	%٢٦	٦. قيمة تقارير الحوكمة وكفاءة اعدادها
%١٠	%٨٩	%٩	%٩١	٧. المسؤوليات المترتبة على عدم اعداد تقارير الحوكمة
%٩١	%٤	%٨٦	%٦	٨. دوافع أخرى..
%٧٢		%٦٨		المتوسط

التقرير: النص بمتن تقرير الحوكمة **التصريح:** الإفادة من معد التقرير بالشركة

وفيما يتعلق بالمقارنات حول التباين في احكام وضوابط الحوكمة الصادرة للشركات العاملة وفق احكام الشريعة الإسلامية وتلك العاملة وفق المنهج التقليدي - جدول رقم ٢- نلاحظ شيئاً يسيراً أيضاً من التباين بين النوعين من الشركات بالذات فيما يتعلق بفترات اعداد تقارير الحوكمة وتغيير أنظمة التشغيل بالشركة للتواء مع تعليمات وأنظمة الحوكمة ومتطلباتها. والمفارقة الأكثر إفادات معدّي التقارير عن بند اعتبار تقارير الحوكمة عنصراً في تقييم أداء الشركة دونما وجود ما يعزز هذا من تقارير الحوكمة المعدة، ولعل هذا ما ساهم في إحداث فرقا في متوسطات المقارنة لصالح الشركات الإسلامية وان كان هذا المتوسط أيضاً غير جوهري.

جدول رقم (٢)

تباين احكام وضوابط الحوكمة الصادرة للشركات المالية الإسلامية والتقليدية

الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		أوجه التباين بضوابط الحوكمة بالنوعين
التصريح	التقرير	التصريح	التقرير	
%٤٢	%١١	%١٦	%٤	١. اتباع أنظمة حوكمة تتعارض وانظمة تشغيل الشركة
%١٥	%٨٦	%٣٠	%٧١	٢. فترات تطبيق الحوكمة وإصدار تقاريرها
%٥٩	%٤٠	%٨٢	%١٧	٣. تغيير انظمة الشركة لتوائم وانظمة الحوكمة
%٥	%٩٦	%٨	%٩٢	٤. مدى الالتزام بالتوجيهات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بالدولة
%٢١	%٧٨	%١٨	%٨٢	٥. كفاية نظم الحوكمة وتطبيقاتها لأعمال الشركات المالية
%٩١	%٩	%٨١	%١٩	٦. اعتبار تقارير الحوكمة عنصرا في تقييم أداء الشركة
%٤٨		%٥٩		المتوسط

التقرير: النص بمتن تقرير الحوكمة **التصريح:** الإفادة من معد التقرير بالشركة

أما ما يتصل بمتغير عدم وجود فروقات في العوامل المحددة لتطبيقات الحوكمة في الشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن تلك العاملة وفق المنهج التقليدي، فيبين الجدول ٣ نسب المقارنات التي تدل على عدم وجود عوامل متفاوتة كثيرا بين النوعين من الشركات. وعليه فإن المتوسطات بين الفئتين لم تكن متباعدة (%٧٤ و %٧٢) مما يدل على كثير من التطابق في تلك العوامل المحددة لتطبيقات الحوكمة بالشركات المالية بنوعيهما. كما يلحظ تماثل في المقارنات في البنود المتعلقة بأحكام الرقابة على تطبيقات الحوكمة سواء كانت للأغراض الداخلية أو الخارجية (البند ٣ و ٤).

جدول رقم (٣)

فروقات بالعوامل المحددة لتطبيقات الحوكمة في الشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن تلك العاملة وفق المنهج التقليدي

الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		عوامل تحديد تطبيق الحوكمة بالنوعين
التصريح	التقرير	التصريح	التقرير	
٩٠%	٩%	٨٨%	١٢%	١. طبيعة نشاط الشركة ونظامها الأساسي
٢٩%	٦٩%	٣٥%	٦٤%	٢. حجم الشركة من حيث رأس المال وعدد الموظفين
٩%	٩٠%	٧%	٩٣%	٣. وجود هيئة رقابة داخلية او مدقق داخلي او هيئة شرعية
٢%	٩٨%	١%	٩٩%	٤. الرقابة الخارجية مثل من هيئة المال او البنك المركزي
٨٣%	١٤%	٧٩%	١٨%	٥. الإفصاح ونشر تقارير الحوكمة
٩٠%	٥%	٨٩%	٦%	٦. اعتبارات مالية وتنافسية
٧٢%		٧٤%		المتوسط

التقرير: النص بمتن تقرير الحوكمة **التصريح:** الإفادة من معد التقرير بالشركة

وأما ما يتعلق باحتمالية وجود فروقات في المسؤولية عن تطبيقات الحوكمة في الشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن تلك العاملة وفق المنهج التقليدي، يبين الجدول رقم ٤ أن المسؤولية في كلا النوعين من الشركات محددة بغالبها علي إدارة الشركة نفسها (٩٢%، و ٩٤%) ومدقق حساباتها (٩٦% و ٩٤%). فقد تقارب متوسط المقارنات (٦١% و ٦٨%) بين النوعين من الشركات بشكل تام وهو أمر غير مستغرب في ظل الالزام القانوني والمهني الذي يحدد المسؤولية والتبعية على تطبيقات الحوكمة بالمقام الأول على إدارة الشركة ومدقق حساباتها المكلف بالرقابة ومتابعة تقارير الحوكمة. بالإضافة إلي أن بعض التعليمات الصادرة من البنوك المركزية تلزم الشركات المالية الإسلامية بتعيين هيئات رقابة شرعية للتحقق من مطابقة عمليات التشغيل مع أحكام الشريعة الإسلامية والتعاملات المعتبرة وفق النظام الأساسي للشركة الإسلامية.

جدول رقم (٤)

فروقات بالمسئولية عن تطبيقات الحوكمة في الشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن تلك العاملة وفق المنهج التقليدي

الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		المسئولية عن تطبيق الحوكمة بالنوعين
التقرير	التصريح	التقرير	التصريح	
%٩٤	%٦	%٩٢	%٨	١. تقع المسئولية علي إدارة الشركة
%٥٩	%٤١	%٥١	%٤٩	٢. تقع المسئولية على مجلس الإدارة وجمعية المساهمين
%٦	%٩٤	%٤	%٩٦	٣. تقع على مكاتب تدقيق الحسابات
%٢	%٩٧	%١	%١٠٠	٤. تقع على الجهات الرقابية بالدولة
%٨٤	%١٦	%٨٨	%١٢	٥. واجبه مثل التحقق من سلامه نظام الرقابة الداخلي للشركه
%٩٥	%٥	%٩٧	%٣	٦. تشمل الإفصاح عن تقارير الحوكمة من قبل إدارة الشركة
%٩٦	%٤	%٩٢	%٨	٧. مسئولية تضامنية علي كل الجهات الرقابية بالشركة
%٦٨		%٦١		المتوسط

التقرير: النص بمتن تقرير الحوكمة **التصريح:** الإفادة من معد التقرير بالشركة

وبخصوص قياس احتمالية وجود فروقات في المسئولية عن تطبيقات الحوكمة في الشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن تلك العاملة وفق المنهج التقليدي، يبين الجدول رقم ٥ ملخص نسب المقارنات بين النوعين من الشركات حيث تكرر التطابق وإلى درجة كبيرة بهذا البند. وكون أن غالبية الشركات بنوعها تعهد بمهام التحقق من تطبيقات الحوكمة إلى مراقب حسابات، نجد أن غالبية الملاحظات حول المسئولية كانت توجه إلى مراقب الحسابات باعتباره الجهة المسئولة الأولى أمام الجمعية العامة للشركة عن تقارير الحوكمة. لهذا نجد التماثل تقريبا متكرر في كافة البنود المتعلقة بطبيعة المسئولية على هذا المراقب من اتباع نظام حوكمة وفق الأعراف المهنية والتشريعات القانونية (٨٨% و ٩٠%) ومن ثم الإفصاح المناسب عنه (٦٤%)

و ٦٩%) ، علاوة على التحقق من كفاية أنظمة الرقابة الداخلية وربطها بنظام الحوكمة (٨٩% و ٩٠%) والإبلاغ عن أي حالات مخالفة لهذا (٧٢% و ٦٥%).

جدول رقم (٥)

فروقات بالجهات المسؤولة عن تطبيقات الحوكمة في الشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن تلك العاملة وفق المنهج التقليدي

الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		على مدقق حسابات الشركة التحقق من تطبيق الحوكمة عبر
التقرير	التصريح	التقرير	التصريح	
٩٠%	٩%	٨٨%	١٢%	١. التأكد من اتباع نظام حوكمة معتبر من جهة مهنية
٢٩%	٦٩%	٣٥%	٦٤%	٢. الإفصاح عن نظام الحوكمة المطبق
٩%	٩٠%	٧%	٩٣%	٣. التحقق من توافر كل مقومات تطبيق نظام الحوكمة
٢%	٩٨%	١%	٩٩%	٤. التحقق من الإفصاح الكامل تقارير الحوكمة الفترية
٨٣%	١٤%	٧٩%	١٨%	٥. الإفصاح الكاف عن عدم الانتظام بتطبيق الحوكمة
٩٠%	٥%	٨٩%	٦%	٦. عدم كفاية نظام الرقابة الداخلي بالشركة لضمان تطبيق الحوكمة
٦٥%	٣٤%	٧٢%	٢٩%	٧. الإبلاغ عن المخالفات في احكام الحوكمة
٧٢%		٧٤%		المتوسط

التقرير: النص بمتن تقرير الحوكمة **التصريح:** الإفادة من معد التقرير بالشركة

وللوقوف على حقيقة الفروقات في مهام المدقق المعني بتقارير الحوكمة بالشركات الإسلامية والتقليدية، تم مقارنة تلك المهام من خلال فحص تلك التقارير والافادات كما هو مبين الجدول رقم ٦ حيث نجد التقارب الشديد في نسب المقارنات بين النوعين من الشركات في كافة بنود

مهام المدقق وفي المتوسطات أيضا (٦٧% و ٦٩%). وقد جاءت مهمة التأكد من سلامة عمليات التشغيل وأنظمة الشركة وسياساتها والالتزام بضوابط الحوكمة بمقدمة المهام وينسب مقارنة عالية تراوحت بين ٧٤% إلى ٩٦%. وفي حين انخفضت نسب المقارنات بنوعي الشركات بشأن تحديد مهمة إبداء الرأي بشأن تأثير تقارير الحوكمة على استمرارية الشركة والمخاطر التي ربما تواجهها بالمستقبل إلى نسب متدنية (من ١٦% إلى ٤٢%) ، نلاحظ ارتفاع تلك النسب حال فحص مهمة المدقق بالتأكد من توافر الإفصاح الكامل والشفافية بتقارير الحوكمة الصادرة عن نوعي الشركات.

جدول رقم (٦)

فروقات بطبيعة ومهام المدقق المكلف بتقارير الحوكمة في الإسلامية والتقليدية

الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		طبيعة ومهام المدقق المكلف بتقارير الحوكمة
التصريح	التقرير	التصريح	التقرير	
٦%	٩٤%	٩%	٩١%	أولاً: صحة البيانات المالية وسلامة أنظمة الرقابة ... ١. التأكد من أن السياسات المتبعة بالشركة تعكس حقيقة العمليات التجارية التي تمت بالشركة خلال العام المالي
٤%	٩٦%	٧%	٩٣%	٢. التأكد من تطبيق الشركة لمتطلبات الحوكمة المختلفة
١٤%	٨٦%	١٧%	٨٣%	٣. التأكد من كفاية وكفاءة النظم الرقابية الداخلية والالتزام بها بتقارير الحوكمة
٣٤%	٦٦%	٢٦%	٧٤%	٤. التأكد من عدالة وانتظام الالتزام بأنظمة التشغيل وسياسات ولوائح العمل بالشركة
٨٢%	١٨%	٧٦%	٢٤%	ثانياً: مسؤولية المدقق عن تقييم تقارير الحوكمة... ٥. التأكد من أن تقارير الحوكمة تضمن استمرارية الشركة في أعمالها بالمستقبل القريب
٨٤%	١٦%	٨١%	١٩%	٦. التأكد من أن تقارير الحوكمة تظهر أي مخاطر مستقبلية ناجمة عن عدم تطبيق الحوكمة
٧٦%	٢٤%	٧٠%	٣٠%	٧. الإشارة في تقرير الحوكمة إلى أي مشاكل ذات تأثير على تطبيق نظام الشركة الأساسي ولوائحها

٦١%	٣٩%	٥٨%	٤٢%	٨. الحصول على الأدلة الكافية لأي مخالفات جوهرية لنظام الشركة وسياساتها وبياناتها في تقارير الحوكمة
٤٩%	٥١%	٥٣%	٤٧%	ثالثا: مستوى الإفصاح والشفافية الكاملة... ٩. التأكد من الإفصاح عن التغيير في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية بما لا يتعارض ومتطلبات الحوكمة مع بيان ذلك التغيير
٨٥%	١٥%	٨٦%	١٤%	١٠. التحقق من وجود إفصاح كاف عن تأثير الحوكمة على البيانات المالية المهمة - ان وجدت-
٧٩%	٢١%	٧٢%	٢٨%	١١. الإفصاح بتقرير الحوكمة عن تأثير عمليات الغش والتضليل - ان وجدت- على تطبيقات الحوكمة
٤٧%	٥٣%	٥٢%	٤٨%	١٢. الإفصاح عن حالة عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلي - ان وجدت- وتأثيرها على تطبيقات الحوكمة
٦٩%		٦٧%		المتوسط

وأما ما يتعلق بتكاليف تطبيقات الحوكمة بالشركات الإسلامية والتقليدية فيبين الجدول رقم ٧ ملخص نسب المقارنات حيث أتت متقاربة أيضا كما هو الوضع فيما سبق. ولا ريب ان ارتباط التكلفة بجودة التقارير امر نسبي وتقديري كما يتضح من خلال افادات معدي التقارير في الحالتين (٨٨% و ٩٠%) ، إلا أنه يثبت عدم وجود تباينات كبيرة بين النوعين من الشركات حول جودة التقارير ودرجة قبولها من قبل الجهات الرقابية بالدولة بحيث لم تسجل سوي حالة رد واحدة فقط لتقرير حوكمة لشركة عن فترة ماضية لاختلال أركان التقرير وعدم الالتزام بإعداده وفق الضوابط المعتمدة من قبل هيئة مال. علاوة على أن الجوانب المادية المرتبطة في تكليف مكاتب التدقيق بإعداد تقارير الحوكمة تكاد تكون منعدمة بموجب الإفادات على البند رقم ٤ ضمن الجدول ٦. وفيما يخص الإفصاح وشفافية عن أعمال الحوكمة بكلا النوعين من الشركات تقاربت النسب ولكن على مستوى الافادات باعتبار ان هذا البند تقديري بالمقام الاول ويعبر عن مدي استجابة إدارات الشركات للتعليمات الصادرة بخصوص نشر تقارير الحوكمة. وأخيرا التوافق بين النوعين من الشركات ممتد إلى إقرار حقيقة الشفافية الكاملة في الإفصاح عن تقارير الحوكمة (٧٩% و ٨٣%) بما فيها تكاليف تطبيقات الحوكمة، وأيضا على طريقة تحميل تلك التكاليف سواء باعتبارها ضمن مصاريف الإدارة او كمصاريف التشغيل (٨٩% و ٩٠%).

جدول رقم (٧)

فروقات بتكاليف تطبيقات الحوكمة في الشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن تلك العاملة وفق المنهج التقليدي

الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		تكاليف الحوكمة
التصريح	التقرير	التصريح	التقرير	
٩٠%	٩%	٨٨%	١٢%	١. تؤثر علي جودة تقارير الحوكمة
٢٩%	٦٩%	٣٥%	٦٤%	٢ تحدد بناء على النتائج المحققة من تقارير الحوكمة
٩%	٩٠%	٧%	٩٣%	٣ تحدد بناء علي النتائج من التقارير
٢%	٩٨%	١%	٩٩%	٤. لا تتأثر بالمنافسة بين مكاتب التدقيق
٨٣%	١٤%	٧٩%	١٨%	٥. يتم الإفصاح عنها بشفافية كاملة
٩٠%	٥%	٨٩%	٦%	٦. تحميلها ضمن مصاريف الإدارة
٩٠%	٥%	٨٩%	٦%	٧. احتسابها ضمن المصاريف التشغيلية
٧٢%		٧٤%		المتوسط

التقرير: النص بمتن تقرير الحوكمة **التصريح:** الإفادة من معد التقرير بالشركة

مما تقدم من استعراض لجداول المقارنات في تطبيقات الحوكمة بين الشركات الإسلامية والتقليدية، يمكن إعادة ترتيب العوامل الأكثر تأثيرا في تطبيقات الحوكمة في الشركات الإسلامية على النحو المبين في الجدول رقم ٨ في حين يبين الجدول ٩ ذات العوامل في الشركات التقليدية. ويلاحظ أن عامل الالزام القانوني والمهني هو الأكثر تأثيرا في الحالتين (٢١,٧٨% للإسلامية و ٢٢,٨١% للتقليدية). وجاء عامل الإفصاح ونشر تقارير الحوكمة كأقل العوامل تأثيرا في حال الشركات الإسلامية (٩,٢٤%)، في حين كان الترتيب الأخير في هذه العوامل في الشركات التقليدية وجود هيئة رقابة او مدقق داخلي او هيئة رقابة شرعية (٩,١٦%). على أن

المتوسط المحسوب للحالتين كان متقارب بشدة إلى حد التطابق مما يعزز من فرضية عدم وجود تباين بين الشركات المالية الإسلامية والتقليدية في تطبيقات الحوكمة.

جدول رقم (٨)

العوامل الأكثر تأثيراً في تطبيقات الحوكمة بالشركات الإسلامية

الترتيب	نسبة التأثير	المتوسط الحسابي	العامل
1	21.78%	4.55	الالتزام القانوني والمهني
2	19.91%	4.16	الرقابة الخارجية مثل من هيئة المال او البنك المركزي
3	18.05%	3.77	طبيعة نشاط الشركة ونظامها الأساسي
4	16.08%	3.36	وجود هيئة رقابة داخلية او مدقق داخلي او هيئة شرعية
5	14.94%	3.12	حجم الشركة من حيث رأس المال وعدد الموظفين
6	9.24%	1.93	الإفصاح ونشر تقارير الحوكمة
--	100%	20.89	المجموع

جدول رقم (٩)

العوامل الأكثر تأثيراً في تطبيقات الحوكمة بالشركات التقليدية

الترتيب	نسبة التأثير	المتوسط الحسابي	العامل
1	22.81%	4.78	الالتزام القانوني والمهني
2	20.51%	4.30	الرقابة الخارجية مثل من هيئة المال او البنك المركزي
3	17.13%	3.59	طبيعة نشاط الشركة ونظامها الأساسي
4	15.55%	3.26	الإفصاح ونشر تقارير الحوكمة
5	14.84%	3.11	حجم الشركة من حيث رأس المال وعدد الموظفين
6	9.16%	1.92	وجود هيئة رقابة داخلية او مدقق داخلي او هيئة شرعية
--	100%	20.96	المجموع

ملخص النتائج

يمكن تلخيص نتائج تحليل البيانات السالفة فيما يلي:

١. لا يوجد تباين في تطبيقات الحوكمة بين الشركات المالية الإسلامية والتقليدية وربما يعكس هذا التطابق في التطبيق إلى حقيقة التماثل في المتطلبات المهنية والقانونية لتطبيقات الحوكمة في الشركات المالية بنوعها بالمنطقة وحتى على النطاق العالمي. وتقع مهمة التحقق من هذا التطبيق على المدقق الخارجي المكلف بإبداء الرأي حول تقارير الحوكمة إضافة إلى الجهات الرقابية المسؤولة عن متابعة تقارير الحوكمة بهذه الشركات الأمر الذي يوفر الضمان الكافي لتطبيقات الحوكمة بما يتفق والمتطلبات المهنية والتعليمات الصادرة عن الجهات التشريعية والمهنية بما يضمن سلامه البيانات والعمليات التشغيلية بالشركة المالية.
٢. تبين من خلال فحص تقارير الحوكمة إضافة إلى الإفادات من قبل معدي تلك التقارير وبعض القائمين على الجوانب الرقابية لتطبيقات الحوكمة بالشركات المالية وجود تماثل بنظم الحوكمة والتعليمات الصادرة بشأنها من قبل الجهات المهنية وربما ينسب هذا إلى كون أن تلك الأنظمة والضوابط تخدم المصالح العامة وتحمي حقوق المساهمين والملاك كما تحسن الشركات المالية من احتمالات سوء التشغيل بما يسهل أيضا من مهام ومسئوليات مدقي الحسابات.
٣. لم يستدل على وجود تباين يذكر حول تحديد الجهات المسؤولة عن تطبيقات الحوكمة بالشركة المالية الإسلامية والتقليدية، فالمتحقق من التقارير والإفادات أن إدارة الشركة تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية في تطبيقات الحوكمة يتبعها الجهات الرقابية بالبلد.
٤. تتشابه العوامل المحددة لتطبيق الحوكمة في كلا النوعين من الشركات وان تفاوتت من حيث ترتيب الأولوية ربما بسبب التفاوت في سنوات التشغيل وطبيعة مجالات العمل في كلا النوعين من الشركات.
٥. توحدت نتائج فحص تقارير الحوكمة بشأن طرق تحميل تكاليف الحوكمة وأسس اختيار مكاتب التدقيق المسؤولة عن تقارير الحوكمة بالشركات المالية الإسلامية والتقليدية وذلك على غرار التوحد في بيان الشفافية الكاملة بالإفصاح عن تلك التقارير ومضمونها وطرق تكليف مكاتب التدقيق بشأنها.
٦. تطابقت حالتي تقارير الحوكمة بالشركات الإسلامية والتقليدية بشأن العوامل الأكثر تأثيرا في إحداث الحوكمة الفاعلة حيث تركزت في وجود الالزام المهني والتشريعي الكفيل بضمان تطبيقات الحوكمة من قبل الجهات الرقابة بالدولة. وعلى الجانب الآخر لم

تحظي الخصائص المؤسسية بقدر كبير من الاعتبار في احداث ذلك التأثير (مثل حجم الشركة او رأس مالها أو وعدد موظفيها وإلى حد ما طبيعة نشاطها)، الأمر الذي يعزز من المنطلق الأساس للدراسة بعدم وجود تباين بين نوعي الشركات الإسلامية والتقليدية من حيث طبيعة نشاطها او خصائصها.

الخاتمة

يهدف تطبيق نظام الحوكمة بالشركة المالية إلى تحقيق أعلى درجة الأمان والسلامة في تشغيل الشركة المالية باختلاف طبيعتها او نظامها الداخلي. وبالرغم من الفروقات في تشغيل الشركات المالية الإسلامية عن تلك الشركات التقليدية، إلا انهما يتماثلان تقريبا في تطبيقات الحوكمة والتقارير المنبثقة عنها. ويرجع هذا إلى أهمية نظام الحوكمة وأهدافه الرامية إلى تحسين الشركة أيا كان نوعها من سوء التشغيل او احتمالات الانحراف عن مسارها المخطط. ومع اعتبار خصوصية انظمة التشغيل بالشركات المالية الإسلامية والتقليدية إلا انهما يتماثلان في ضرورة الالتزام بالضوابط المهنية الواردة بشأن تطبيقات الحوكمة واعداد التقارير الواجبة بهذا الخصوص.

ومما لا ريب فيه أن تكاليف تطبيقات الحوكمة في الشركات المالية قاطبة لا تبرر عدم تطبيقها والالتزام بها كممارسة مؤسسية لا بديل عنها لضمان حسن إدارتها ولتوفير مقومات الموثوقية والشفافية المأمولة من قبل الشركات المالية على وجه الخصوص. ويعزز هذا الأمر ما انتهت إليه الدراسة من تقارب كبير في دوافع وعوامل تطبيقات الحوكمة واثرها في تحسين أداء الشركة المالية بغض النظر عن طبيعتها.

References...

- Adjaoud, Fodil; and Ben-Amar, Walid (2010) Corporate Governance and Dividend Policy: Shareholders' Protection or Expropriation? **Journal of Business Finance & Accounting**. Vol. 37. Iss. 5/6. Pp.648-667.
- Alleyne, Philmore; and Howard, Michael (2005). An Exploratory Study of Auditors Responsibility for Fraud Detection in Barbados. **Managerial Auditing Journal**. 20(3): 284-303.
- Almer, E. Dreike; and Brody, Richard. G. (2002). An Empirical Investigation of Context – Dependent Communication between Auditors and Bankers. **Managerial Auditing Journal**. 17(8): 478-486.
- Alnasser, Sulaiman Abdullah, and Jorlah Muhammed, (2012),"Introduction to corporate governance from Islamic perspective. **Humanomics**. Vol. 28. Iss: 3. Pp. 220 – 231.
- Ar.wikipedia. Madoff scandal. Retrieved January,28,2009 from the World Wide Web <http://ar.wikipedia.org/wiki/Madoff-Scandal>
- Bui, B. and Porter, B. (2010). The expectation-performance gap in accounting education: an exploratory study. **Accounting Education: an International Journal**. 19(1), 23-50.
- Carol, A. and Evans, R. (2004). Accountability, Completeness, Credibility and the Audit Expectation Gap. **Journal of Corporate Citizenship**. 14. 97-115.
- Chukwudumebi, Enyi Valentine; Ifurueze M.S; and Enyi, Rachael (2012). The Audit Expectation Gap Problem in Nigeria: the Perception of Some Selected Stakeholder Groups. **Research Journal of Finance and Accounting**. Vol. 3, No. 7.
- Dixon, R.; and Woodhead, A. D. (2006). An Investigation of the Expectation Gap in Egypt. **Managerial Auditing Journal**. 21(3): 293-302.
- El-Gammal, Walid; and Showeiry, Michel. (2012) Corporate Governance and Quality of Accounting Information: Case of Lebanon. **The Business Review, Cambridge**. Vol. 19. Is. 2. Pp. 310-315.
- Fadzly, Mohamed; and Ahmad, Zauwiyah. (2004). Audit Expectation Gap - The case of Malaysia. **Managerial Auditing Journal**. 19(7): 897-91.
- García-Meca, Emma and Sánchez-Ballesta, Juan P. (2009) Corporate Governance and Earnings Management: A Meta-Analysis. **Corporate Governance: An International Review**. Volume 17. Iss. 5. Pp. 594–610, September.
- Giacomino, Don E; and Akers, Michael D. (2012) The Standard Auditor's Report: Preparer, User, And Student Reactions to the PCAOB Concept Release. **Review of Business Information Systems**. Vol. 16. No. 3.
- Haman, J, Donald, J. & Birt, J (2010). Expectations and Perceptions of Overseas Students in a Post-Graduate Corporate Accounting Subject: A Research Note. **Accounting Education: an International Journal** 19 (6). Pp. 619-631.
- Handley-Schachler, Morrison; and Li, Steven (2005). *International Effects of The Andersen Accounting and Accounting Scandals: Some Evidence from the US, UK and Australian Stock Markets*. **Discussion Papers No.202. Queensland University of Technology**. Queensland, Australia.
- Haniffa, R.; and Hudaib, M. (2007). Locating Audit Expectation Gap within a Cultural Context: the case of Saudi Arabia. **Journal of International Auditing, Auditing and Taxation**. 16,179-206.

- Jeppesen, Kim K.; and Van, Dennis (2012). Fair Value and the Missing Correspondence between Accounting and Auditing. AOS Workshop 'Financial reporting as social and organizational practice. *London School of Economics*. 12–13 December 2011, London, UK.
- Joshi, P.L.; and Wakil, Amal. (2004) A study of the audit committees' functioning in Bahrain: Empirical findings. *Managerial Auditing Journal*. Vol. 19 Iss: 7. Pp. 832 – 858.
- Kangarlouei, Saeid; Motavassel, Morteza; Pourkarim, Yaghoub; Emamdoost, Asghar; and Pourkarim, Vali (2012). Analysis of Audit Expectation Gap between Users of Audit Reports and Independent Auditors about the Features of Independent Auditors. *School of Doctoral Studies (European Union) Journal*. May.
- Lee, T.; Ali, A.; and Gloeck, J. (2008). A Study of Auditors' Responsibility for Fraud Detection in Malaysia. *Southern African Journal of Accountability and Auditing Research*. 8, 27-34.
- Lin, Z. & Chen, F. (2004). An empirical study of audit 'expectation gap' in The People's Republic of China. *International Journal of Auditing*. Vol 8. pp 93-115.
- McEnroe, J.E.; and S.C. Martens. (2001). Auditors' and investors' perceptions of the "expectation gap". *Accounting Horizons* (December): 345-358.
- Porter, Brenda; Ó hÓgartaigh, Ciaran; and Baskerville, Rachel (2012). Audit Expectation-Performance Gap Revisited Evidence from New Zealand and the United Kingdom. Part 1: The Gap in New Zealand and the United Kingdom in 2008. *International Journal of Auditing*. Vol. 16. Iss.2 Pp. 101–129, July.
- Ojo, Marianne (2006) Eliminating the Audit Expectation Gap: Myth or Reality. *Munich Personal RePEc Archive*. MPRA Paper No.232.posted 07. Retrieved September,2,2008 from the World Wide Web: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/232/>
- Oliver, B., Hunt, L., Jones, S., Pearce, A., Hammer, S., Jones, S., et al. (2010). The Graduate Employability Indicators: capturing broader stakeholder perspectives on the achievement and importance of employability attributes. Paper presented at the *Australian Universities Quality Forum* 2010, 2-3 July, Gold Coast, and Queensland. <http://www.auqa.edu.au/auqf/pastfora/2010/proceedings/>
- Olson, Dennis, and Zoubi, Taisier A. (2008) Using accounting ratios to distinguish between Islamic and conventional banks in the GCC region. *The International Journal of Accounting* Vol. 43. Pp.45–65.
- Saeidi, Fatemeh (2012). Audit expectations gap and corporate fraud: Empirical evidence from Iran. *African Journal of Business Management* Vol. 6(23), pp. 7031-7041, 13 June.
- Saha, A.; and Baruah, S. (2008). Audit Expectation gap in India: An empirical Survey. *Journal of Audit Practice*. 5(2): 68-83.
- Sarac, Mehlika; and Yucel, Elif (2012). Accounting Education in Turkey and Professional Accountant Candidates Expectations from Accounting Education: Uludag University Application. *Business and Economics Research Journal*. Volume 3 Number 1. Pp. 91-108.

- Schelluch, Peter; and Gay, Grant. (2006). Assurance provided by Auditors report on Prospective Financial Information: Implications for The Expectation Gap. **Accounting and Finance Journal**.46, 653-676.
- Sekaran, U. (2003). Research method for business. **John Wiley & Sons**.
- Sidani, Yusuf. (2007). the Audit Expectation Gap: Evidence from Lebanon. **Managerial Auditing Journal** .22(3): 288-302.
- Stone, G. and Lightbody, M. (2012) The Nature and Significance of Listening Skills in Accounting Practice. **Accounting Education: an international journal**. 21(4)363-384.